المشهد السياسي ومسارات الديمقراطية بالمغرب في ضوء دستور 2011 وانتخابات 2021

يحيى عالم *

ملخص :تعالج هذه الدراسة إشكالية الديمقراطية والانتقال الديمقراطي في المغرب، وتأثير الانتخابات في المشهد السياسي المغربي، وهو تأثير هامشي في نسق السلطة، ذلك أن صيرورة الانتقال الديمقراطي بالمغرب الذي يتم تحت سقف "الإصلاح في ظل الاستقرار" شهدت عدة توترات بالنظر إلى بنية السلطة التي تجمع بين الشكل التقليدي للسلطة "المخزن" والحديث الذي يتم التعبير عنه من خلال الانتخابات. وتقارب الدراسة فصول تلك التوترات والصراعات السياسية بين إرادة الديمقراطية والتحديث مقابل الإرادة السلطوية المناهضة لدمقرطة الدولة والمؤسسات، منذ الاستقلال إلى حكومة عبد الرحمن اليوسفي، ثم في سياق دستور 2011 الذي جاء تلبية لاحتجاجات حركة 20 فبراير، النسخة المغربية من الربيع العربي. كما تقدم الورقة تحليلًا لنتائج انتخابات 8/ 2021، وأسباب تراجع حزب العدالة والتنمية، مقابل صعود أحزاب تعرف في السياق المغربي بقربها من السلطة، مما سيطرح عدة تحديات على المشهد السياسي المغربي والمجتمع والدولة معًا.

الكلمات المفتاحية: المغرب، الانتخابات، حزب العدالة والتنمية، انتقال السلطة .

* جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب.

The Moroccan Political Scene and the Stumbling Paths of Democracy in light of the 2011 Constitution and 2021 Elections.

YAHYA ALEM *

ORCID NO : 0000-0002-0825-3585

ABSTRACT *This study discusses the challenges of establishing democracy, the 2021 elections' repercussion on the Moroccan political scene. The study argues that the elections have a marginal impact on the system of power, since the process of democratic transition in Morocco takes place under the umbrella term of "Reform under Stability". The so-called " Reform and Stability" startegy has witnessed several tensions, somethimg that reflects the power structures, which combine the traditional form of power (tradional elites) and the discourse expressed through elections. Moreover, the study provides an analyses of 2021 elections, the reasons for the decline of the Justice and Development Party, the rise of political parties known for their closeness to the palace.*

Key words: Morocco, Elections, JDP, Power Transition.

* Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Morocco.

رؤيـــة تركيـــة
2021-(4/10)
85 - 104

DOI:10.36360/1560-010-004-006

مدخل:

عرف المغرب في يوم 8 شتنبر (أيلول) 2021، انتخابات شملت مجلس النواب والمجالس البلدية والجهوية، وهي الانتخابات النيابية الثالثة في سياق دستور 2011، والثانية على مستوى الجماعات والجهات، وبالنظر إلى ما أسفرت عنه نتائج الانتخابات، وما أعقب ذلك من تشكيل للحكومة الجديدة، فإنها تقدم لنا للنظر في طبيعة النسق السياسي المغربي، والميكانيزمات التي تضبطه وتوجه الفاعلين فيه، ليس خلال عشر السنوات الماضية فحسب؛ أي عمر الدستور الجديد، وإنما في جذور مأزق الانتقال الديمقراطي في السياق المغربي منذ ما قبل هذا التاريخ، ومن ثم معالم المستقبل على ضوء الانتخابات الأخيرة، نظرًا لكون المغرب ينظم انتخابات مستمرة وبشكل متوال في سياق يطبعه الاستقرار.

لكن الأسئلة التي تطرح نفسها هي: هل يشكل عنصر الاستقرار السياسي والمجتمعي والتنظيم المستمر للانتخابات مؤشرًا دالًا على سير المغرب نحو الديمقراطية، مما يعني أن الانتخابات هي تعبير حر عن الإرادة العامة، وما تسفر عنه في ممارسة السلطة وإدارة الشأن العام؟ أو أن هذه الصيرورة تخضع لمكانيزمات وديناميات كابحة للتغير من داخل البنية العتيقة للسلطة وتشكل عائقًا أمام تحقّق الديمقراطية، مما يجعل الانتقال الديمقراطي مشروعًا مجهضًا للحظات متنوعة من التاريخ الحديث أو مؤجلًا إلى حين توفر شروطه التاريخية والاجتماعية؟ وما الأبعاد والدلالات التي تحملها الانتخابات الأخيرة بوصفها تعبيرًا عن المشهد السياسي المغربي ومستقبله؟

انتخابات في ظل وثيقة دستورية جديدة

أ - العقد السياسي والاجتماعي الجديد.. مطلب شعبي وضرورة تاريخية

تُعَدّ الانتخابات، في كل النظم السياسية الديمقراطية، الوسيلة الوحيدة للحسم في التداول على السلطة، سواء في النظم الملكية الدستورية والبرلمانية، أم في ظل النظم الجمهورية، فشرعية السلطة قائمة على الانتخاب، والانتخابات بالنسبة للنظم الملكية هي ما تسبغ شرعية سياسية حديثة، بالإضافة إلى مشروعيتها التاريخية، لذلك فالانتخابات في السياقات الديمقراطية تكون بمثابة تعاقد سياسي ومجتمعي، يكون فيه الفصل للإرادة العامة، أي الشعب، أو كتلة الناخبين الذين يتمتعون بكامل المواطنة التي تؤهلهم لمحاسبة المسؤولين السياسيين المباشرين لمهامهم في بنية السلطة والحكم.

يتميز المغرب عن غيره من الأنساق السياسية العربية بأنه عرف استقرارًا سياسيًّا ومجتمعيًّا لعقود طويلة، فلم تتسلل إليه أشكال الصدام العنيف أو القطائع بين الفاعلين

في الحقل السياسي والمدني، التي برزت في نماذج أخرى اشتد فيها الصراع على السلطة، وتحول هذا الصراع إلى عامل مهدد لوحدة النسيج المجتمعي والسياسي. أما في حالات أخرى مع الربيع العربي فقد برزت الثورات باعتبارها حاملًا لرهانات تشكيل عقد سياسي ومجتمعي عربي جديد، يكون مؤداه بناء نظم ديمقراطية تتمتع بالشرعية السياسية والمجتمعية، وتعبر عن تطلعات الشعوب في الحرية والمواطنة والديمقراطية، بالإضافة إلى استقلالية القرار الوطني، لكن هذا المسار لم يكتمل بالنظر لما لحق النماذج الثورية من ردة ونكوص بفعل الثورات المضادة والعامل الخارجي المؤثّر سلبًا في التحول الديمقراطي، بالإضافة إلى الانقسام المجتمعي في دول الربيع العربي، الذي مهد الطريق للتدخل الخارجي وإفساد رهانات (الدمقرطة) والتحديث.

لم يكن المغرب بعيدًا عن هذا المسار، فكما سبق القول: إن المغرب يعرف استقرارًا سياسيًّا ومجتمعيًّا، وهو ليس وليد اللحظة، إنما يعود لتوافقات ضمنية بين القوى والفاعلين في الحقل السياسي والمجتمعي، مما جنّب المغرب تاريخيًّا إمكانات التدخل التي تعمل على تمزيق وحدة النسيج المجتمعي، وإذكاء التناقض والصراع العنيف بين مكوناته السياسية والأيديولوجية والإثنية، كما أن الربيع العربي سلك طريقه إلى المغرب تحت مسمّى الإصلاح في ظل الاستقرار أو الخط الثالث بين الثورة وبقاء الوضع على ما هو عليه؛ أي في سياق سلطوي استبدادي.

يمكن رصد نظائر لهذا النموذج في تجارب تاريخية عديدة، جرى الانتقال فيها من خلال التوافق بين النخبة والقوى الوطنية ونظام الحكم أو الملكيات، ويمكن أن نشير إلى المملكة المتحدة في ذلك، حيث عرف النظام السياسي في القرنين السابع عشر والثامن عشر تحديثًا هادئًا وانتقالًا سلسًا للديمقراطية، يختلف فيه عن نظيره الفرنسي أو باقي النماذج الثورية، وأقرب النماذج في العهد القريب للصيغة الإصلاحية التي سلكها المغرب نجد الانتقال الديمقراطي في إسبانيا، حيث جرى التوافق على تجاوز حقبة الديكتاتورية بإقرار النظام الديمقراطي الذي كانت الملكية والنخبة الوطنية مسهمًا رئيسًا فيه لتجاوز تبعات الحرب الأهلية.

مثل هذا التحول الهادئ الذي عرفته نماذج دولية شهدت إصلاحًا من الداخل- هو ما بشّر ت به التجربة المغربية بالتزامن مع الربيع العربي، بحيث كانت حركة 20 فبراير سنة 2011 -التي رفع فيها الشارع مطالب شبيهة بباقي شعوب المنطقة؛ أي الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وغيرها من لائحة المطالب السياسية والاجتماعية- عنصر ضغط دفع نسق السلطة إلى التجاوب السريع من خلال خطاب ملكي يوم 9 مارس 2011 تعهد فيه بدستور جديد، قدم فيه بموجب ذلك جملة من الصلاحيات الجديدة

لرئيس الحكومة، مع العديد من الإجراءات التي تضمنها الدستور التي تفتح الطريق أمام التحديث السياسي والانتقال إلى الديمقراطية، وهو ما جعل المشهد السياسي المغربي يصطبغ بدينامية جديدة فتحت قوس الآمال الكبير الذي ظل معلقًا، مع فرص أخرى أُجهِضت في المسار السياسي الحديث منذ الإستقلال.

ب - المشهد السياسي المغربي بعد دستور 2011

يُعَدّ دستور 2011 وما أعقبه من انتخابات بوّأت حزب العدالة اوالتنمية المغربي الذي كان معارضا حينها- بمثابة انخراط من بنية الحكم في عملية التحديث والإصلاح من داخل النسق، مما منح زخمًا سياسيًّا للحياة السياسية، نظرًا للانتظارات السياسية والاجتماعية التي كانت معلقة على الفاعلين الجدد في التدبير الحكومي، ونقصد العدالة والتنمية الذي رفع رهان الإصلاح من الداخل، واستلهم من الحراك الشعبي جملة من شعاراته السياسية والاجتماعية، وإن لم يسايره بشكل رسمي في الاحتجاجات الشعبية التي عمت ربع المملكة، وهو ما يفيده السجال السياسي الذي خاضه عبد الإله بنكيران حينها، حيث صرح مرة قائلًا لشباب 20 فبراير: « نحن لم نقف ضدكم، لم نصطدم معكم، ولم ندع إلى مقاطعة حركتكم، كما لم ندنها، قلنا فقط: إننا كحزب سياسي لن نشارك، أما من أراد المشاركة بصفته الشخصية فقد فعل»[1]، معتبرًا أن «الثورة ليست عيبًا، وليست حرامًا، ولكنْ نحن إصلاحيون، ولسنا ثوريين؛ لأننا نعتقد أن الثورة لن تأتينا بالاستقرار»[2]، مع تقاطعه في الرأي بشأن تشخيص الأعطاب الكامنة في المنظومة السياسية والاجتماعية التي دفعت إلى الاحتجاجات، والتي تعيق (الدمقرطة) والتحديث والتوزيع العادل للثروة.

كان هاجس الاستقرار متحكمًا في الوعي السياسي للنخبة الحزبية في المغرب إبان الاحتجاجات التي عمت المغرب بالتزامن مع الربيع العربي، وبالنظر إلى صبغة المحافظة التي تتسم بها النخبة السياسية، فإن الأفق الذي فتحه الدستور الجديد حينها، سيبقى خاضعًا لميزان القوى في المشهد السياسي، إذ الثابت هو « أن حضور الملكية شامل ووازن مقرر بفعل الواقع والممارسة، وبحسب الوثيقة الدستورية التي منحت الملكية مكانة سامقة، وأمدتها بمفاتيح السلطة وآلياتها الإستراتيجية، وعلى الرغم من الإصلاح الدستوري الأخير (دستور 29 يوليوز 2011)، ما زالت الملكية محافظة على جوهر سلطاتها »[3].

فتجاذبات الواقع السياسي وميزان القوى هو الذي يجري التعبير عنه في وثيقة دستورية؛ لا الوثيقة الدستورية هي التي تخلق واقعًا سياسيًّا، مع أهميتها في الضبط والتنظيم القانوني لعلاقات الفاعلين والمؤسسات في نسق السلطة، لكن تأويله يخضع

لميزان القوى، وبين مجرى احتجاجات 2011 والتحولات التي طرأت فيما بعد وتطلبت تأويلًا بحسب مقتضى تلك اللحظات السياسية الحرجة، أو في تنزيل بعض بنوده بخصوص الصلاحيات الموزعة بين الملك ورئيس الحكومة بخصوص التعيين في المؤسسات العمومية، جرى النزوع إلى تأويل سلطوي حينما تراجع مد الاحتجاجات في الإقليم مع الثورة المضادة، أو في السياق المغربي، وهو ما جعل الفقيهة الدستورية رقية المصدق تعدّ أن الدستور الجديد قد تحوّل إلى مجال تقديري يؤسّس لـ «ملكية تقديرية» لا تستمدّ صلاحياتها من وثيقة سامية وملزمة، وإنما من «دستور تقديري»؛ وهو ما يبتعد بنا مليًّا عن الملكية الدستورية، ويمثّل ارتدادًا في تأسيس السلطة السياسية المرتبط بتقنينها؛ أي دسترتها، ودمقرطتها»[4]، إذ «المآل يُبيّن البون الشاسع بين نقطة الانطلاق التي تخللها إعلان الملكية، في إطار ردّة فعل على الاحتجاجات عن مشروع تعايش محتمل مع حركة 20 فبراير التي كانت في أوجها، وبين نقطة الوصول التي جسدت نزوع الملكية إلى إعادة إنتاج هيمنتها على النظام الدستوري»[5].

> **"المشهد السياسي المغربي في طبيعته لا يخضع للقانون المكتوب فقط، بل إن مركز الثقل فيه قائم في الجانب المتخفي من البنية السياسية؛ أي الدولة العميقة"**

يظهر من خلال ما سلف، أن المشهد السياسي المغربي في طبيعته لا يخضع للقانون المكتوب فقط، بل إن مركز الثقل فيه قائم في الجانب المتخفي من البنية السياسية؛ أي الدولة العميقة، كما هو معبّر عنها في أنساق سياسية أخرى، وبالمفهوم التاريخي لبنية الحكم في المغرب «المخزن»، الذي يعبّر عن شكل وروح الدولة السلطانية التي عملت على تجديد نفسها من خلال ميكانيزم القطيعة والاستمرار[6]، وهذا جعل جملة من التناقضات تستمر في الحياة السياسية المغربية، بين العتيق السلطاني الذي يحضر برموزه وثقافته السياسية وأعرافه في تدبير العلاقة مع الفاعلين في الحقل السياسي والمدني، والتي استمرت من زمن القبيلة إلى الحزب[7]، والحديث كما تجسده مصادر الشرعية الحديثة، وفي مقدمتها الانتخابات.

إجهاض الانتقال الديمقراطي بين تجربة التناوب التوافقي ودستور 2011

تُعَدّ الازدواجية بين العتيق والحديث إحدى المشكلات التي تجعل نسق السلطة في المغرب يراوح مكانه، ومعه تجري إعاقة (دمقرطة) الدولة والمؤسسات وهدر فرص الانتقال السلس التي توفرت شروطها التاريخية مرات متعددة، إما من خلال التوافق

بين القصر والقوى الوطنية، كما حدث مع حكومة عبد الله إبراهيم عقب الاستقلال، أو حكومة عبد الرحمن اليوسفي عن حزب الاتحاد الاشتراكي بين سنتَي 1998 و2002 الذي عدّ في بيان عقب انتخابات 27 شتنبر سنة 2002 بأن تعيين الوزير الأول من خارج الحزب الأول الفائز في الانتخابات؛ خروج «عن المنهجية الديمقراطية»، بينما عدّ اليوسفي أن التناوب التوافقي الذي قاده بعد توافقه مع ملك المغرب حينها الحسن الثاني، لم يؤدِّ إلى «التناوب الديمقراطي»[8]، الذي يعني «انتقال السلطة من أيدي مالكها الى أيدي قوة أخرى يفرزها التعبير الديموقراطي الحر»[9]، ممّا جعله يعبر بأسف خلال تقييم مرحلة التناوب التوافق التوافقي التي لم تفضِ إلى انتقال ديمقراطي كما كان متوافقًا بشأنه قائلًا: «انتهت هذه التجربة بدون أن تفضي إلَى ما كنا ننتظره منها، بمعنى التوجه نحو الديمقراطية عبر خطوات تاريخية إلى الأمام ،التي ستشكل قطيعة مع ممارسات الماضي، فإننا نجد أنفسنا مرة أخرى أمام متطلب وطني يلزمنا بالانتظار سنتين، على أمل أن نرى إمكانية تحقق الحلم في انتقال هادئ وسلس نحو الديمقراطية، ونتمنى أن لا نفقد في المستقبل القريب ملكة الحلم والقدرة عليه»[10].

ذلك المستقبل القريب، هو ما يمكن أن تفرضه شروط تاريخية تلزم الماسكين بالسلطة القبول والانخراط الحتمي في التحديث السياسي، كما حصل بالفعل مع احتجاجات 2011، لكن الحقبة التي أعقبت ذلك في التدبير السياسي وتنزيل بنود الدستور- أعادت إنتاج الأدوات القديمة المعوّقة للانتقال الديمقراطي نفسها، بل إن معالم السياسات العامة والقرارات الإستراتيجية تبقى بعيدة عن المؤسسات المنتخبة، وهو ما جعل عبد الإله بنكيران في حقبة تدبيره الحكومي (2012-2016) يصوغ خطابًا سياسيًّا يواجه به مراكز النفوذ باعتبارها تعمل على التحكم في المشهد السياسي، بل ذهب إلى التصريح بأنه توجد بالمغرب دولتان، واحدة يرأسها الملك محمد السادس، وأخرى تأتي منها القرارات لا يعرفها، وفي ذلك إشارة إلى طبيعة المقاومة التي تمارسها البنية العميقة التي تواجه التحديث، إما بطريقة مباشرة، أو من خلال أدواتها في المشهد السياسي، ومنها الأحزاب المحسوبة على الإدارة؛ أي التي شكلتها الدولة في مرحلة الصراع السياسي مع القوى الوطنية، ومن ضمن تلك الأحزاب، حزب التجمع الوطني للأحرار[11] الذي تصدر 8 شتنبر 2021، ويقود رئيسه المعروف بقربه من القصر الحكومةَ الحالية.

شهد عقد ما بعد الدستور الجديد صراعًا حادًّا بين طرفين في المشهد السياسي، أحدها يحذو حذو ترسيخ الانتقال الديمقراطي، وجعل الانتخابات محطة لإفراز قوة سياسية تدير الشأن العام وفق ما يمليه الجانب الشكلاني للديمقراطية؛ أي أن يكون للإرادة العامة والكتلة الناخبة سلطة الفصل في الصراع السياسي، وقد اجتمع لهذا

لفيف من النخبة الديمقراطية والقوى الحليفة لحزب العدالة والتنمية، من بينها حزب التقدم والاشتراكية اليساري، مقابل طرف آخر يستمد قوته من الدعم التقليدي الذي تقدمه الدولة للأحزاب القريبة منها، بالإضافة إلى اللوبيات التي ظلت رافضة للإصلاح والتغيير[12]، ولعل انتخابات 2016 وما صاحبها من جدل سياسي كانت تجليًا بارزًا لذلك، حيث جرت تعويق تشكيل الحكومة لمدة استمرت أكثر من خمسة أشهر، فكان حزب التجمع الوطني للأحرار الذي تصدر الانتخابات الحالية واجهة معبرة عن بنية ممانعة للتحديث، وهو ما جعل الانتخابات فارغة من محتواها، وجعل مركز الثقل ومصدر القوة كامنينِ في البنية العميقة للدولة، لا من خلال التعبير الحر للإرادة العامة.

انتهت عملية الشد والجذب كما هو معروف بإعفاء عبد الإله بنكيران من تشكيل الحكومة، وتكليف سعد الدين العثماني بذلك، لكن دواعي الإعفاء وقبول حزب العدالة والتنمية بالإعفاء، قد لا تكون فيهما مخالفة لمنطوق الدستور، لكنه في العمق يعد إنهاء لمرحلة سياسية كانت تحمل رهانات متعددة تتعلق بالديمقراطية، أما بقاء حزب العدالة والتنمية بعد إعفاء زعيمه فقد كان لا يعكس نتائج الاقتراع ليوم 7 أكتوبر 2016 التي

حصل فيها الحزب ذو المرجعية الإسلامية على 125 مقعدًا، بقدر ما يعكس ميزان القوة الذي حُسِم لمصلحة البنية الرافضة للدمقرطة والتحديث، ويمكن أن نشير لذلك، من خلال مستويين:

المستوى الأول: طبيعة الحكومة التي شُكِّلت آنذاك وحضور القوى الحزبية من داخلها، حيث تبقى لحزب العدالة والتنمية حينها القطاعات ذات التأثير الهامشي في السياسات العامة، وهي لا تعكس وزنه الانتخابي، بينما حزب التجمع الوطني للأحرار الذي حاز 37 مقعدًا فقط، كان من نصيبه في التدبير قطاعات إستراتيجية في الوزارات التي تحصل عليها، وهي وزارات لا تعكس الوزن الانتخابي أو طبيعة الحضور في المشهد السياسي بالمجتمع، بمقدار ما تعكس طبيعة العلاقة مع البنية العميقة للسلطة، حيث يمثل الحزب تعبيرًا عن توجهات داخل الدولة والقوى المتنفذة فيها، لا تعبيرًا عن المجتمع.

المستوى الثاني: من الناحية السياسية، كانت لحظة الإعفاء نقطة تحول جوهرية في العلاقة بأهمية السياسة والخطاب السياسي، ومن ثم التنافس السياسي الذي يجعل المجتمع يقرّر من يتولى تدبير السلطة التنفيذية بناء على خطاب سياسي يهم الديمقراطية والحريات وقضايا الناس الاجتماعية؛ أي اعتبار الممارسة السياسية وما تؤدي إليه الانتخابات لحظة تعاقد سياسي ومجتمعي، لا مجرد لحظة موسمية يجري فيها الصراع على هامش السلطة وخدمتها، ولا من أجل ممارسة السلطة وصياغة السياسات العامة.

عرف المشهد السياسي عقب ذلك حالة من الركود، واستمرّ الصراع السياسي بعيدًا عن الروح السياسية التي طبعت حكومة ما بعد دستور 2011، التي كانت مشبعة بالأسئلة الكبرى المرتبطة بالانتقال للديمقراطية والحريات، وهذا التراجع يفسّر بالنظر إلى السياق الإقليمي والدولي الملتهب، الذي لم تعد فيه فكرة الديمقراطية ذات جاذبية، ليس في العالم العربي مع سياق الثورات المضادة، إنما في جل بلدان العالم، حيث بدأت الشعبوية في الزحف على حساب الخيارات السياسية العقلانية.

مقابل هذا الركود، كانت دينامية أخرى في طور التشكل داخل نسق لسلطة، تتعلق برهانات جديدة تضمر فيها السياسة، ويحضر الخيار التدبيري التقني المحض، أو التكنوقراط في علاقة بهاجس التنمية الذي بالمغرب بشكل قوي، وهو له أهميته لكنه منزوع الصبغة السياسية التي تضع جذورها الديمقراطية، ومن جانب آخر عودة شبح الخيارات الأمنية في مقاربة الاحتجاجات بحراك الريف وغيرها من الاحتجاجات ذات الطابع الفئوي، كل تلك الإستراتيجيات كانت بمثابة مقدمات تفسر طبيعة الانتخابات المقبلة، أي انتخابات 8 شتنبر 2021، التي كان يراد منها انتخاب أحزاب تعبر عن

انسجام تام مع السلطة ورهاناتها.

نتائج انتخابات 8 شتنبر 2021 وآليات ضبط المشهد السياسي

جرت الانتخابات في سياق كان قد تحلل من الروح السياسية التي طبعت عقد ما بعد 2011؛ التي بسطنا القول في بعض فصولها وميكانيزماتها سابقًا، ليطغى هاجس التنمية وفق رؤية مركزية على حساب الرهانات السياسية الديمقراطية التي شغلت اهتمامات النخبة السياسية، والحقلين الحزبي والمدني في السابق، حيث كان النظر إلى أن الإصلاح السياسي هو المدخل والأداة الفعالة للتنمية بأبعادها المختلفة، وأن الديمقراطية وما تتضمنه من آليات الحكامة والرقابة هي المدخل الضروري للتقدم، في تساوق مع روح التغيير التي طبعت الإقليم، وغذّت الديناميات الاجتماعية والسياسية.

أ - في آليات ضبط المشهد السياسي قبل الانتخابات

كان الإقبال على الانتخابات في المغرب مُسيَّجًا بجملة من التحضيرات التي اتُّخِذت لها أبعاد قانونية وسياسية واجتماعية، وذلك لضبط المشهد السياسية بطرق (معقلنة)، وأدوات لا تخرج من الناحية الشكلية عن الوثيقة الدستورية، لكن عمق الإجراءات التحضيرية كانت ببعد سياسي يروم تجاوز أسئلة السياسة بغاية الاسترداد الكلي، لما تمّ تقديمه سنة 2011، ليس على المستوى التدبيري الصرف، وإنما على مستوى الإطار العام الذي تخضع له العملية السياسية برمتها، والموقع الذي تحتله الانتخابات داخل النسق السياسي المغربي، ومن ثم تحديد أدوار الفاعلين في الحقل الحزبي في المرحلة الجديدة.

تمثّلَ الجانب القانوني أساسًا فيما سُمِّيَ بالقاسم الانتخابي[13]، الذي يحتسب الأصوات على أساس المسجلين في اللوائح الانتخابية، لا على أساس المشاركين في التصويت، وهو ما دفع بظهور السجال حول دستورية هذا القانون الذي يعيد رسم المشهد السياسي أو التحكّم فيه من خلال بنود قانونية تنظم العملية الانتخابية، بغاية هندسة المشهد السياسي بطرق أكثر عقلانية، لكن عمق ما جرى إقراره سياسي صرف، يقرّ بمقتضى القانون إفراغ التنافس الحزبي من روحه السياسية، مع إمكانية توقع وضبط مخرجات الانتخابات، فالضبط العلني الذي كان معمولًا به في السابق، كان بحاجة إلى إجراء قانوني يلغي شبح الهيمنة على المشهد السياسي، كما حدث مع العدالة والتنمية في الانتخابات المتتالية التي جرت منذ سنة 2011، حيث خرجت النتائج عن التوقع الذي كانت تنتظره السلطة، خصوصًا الانتخابات الجماعية التي كانت قد جرت يوم 5 شتنبر

2015، التي حصل فيها الحزب على الأغلبية في معظم المدن الكبرى ممّا خوّله تسييرها بشكل منفرد، وهذا في نظر السلطة إضرار بالتوازنات السياسية التي تسمح لها بضبط إيقاع مجرى العملية السياسية وقوة الأحزاب التي قد تجعلها تتجاوز الملكية باعتبارها الفاعل الرئيس في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، لذلك ينبغي أن يكون السلوك السياسي منضبطًا للميكانيزمات التي توجّه النسق السياسي برمته، والذي تحافظ فيه الأحزاب على أدوار مكملة، وهو تقليد يسير عليه النسق السياسية المغربي منذ ما بعد الاستقلال، وترعاه وزارة الداخلية التي تشرف على الانتخابات.

هذا الأمر جعل من حالات الشدّ والجذب بين القوى السياسية الوطنية التي تتمنع عن الضبط، سواء مع حزب الاتحاد الاشتراكي خلال عقود الصراع السياسي عقب الاستقلال، أو العدالة والتنمية في العقد الماضي- يبرز صراعها الجلي من أجل ذلك في المحطات الانتخابية، فكانت عملية الضبط تجري قديمًا بأدوات مشكوفة، بينما تجري في السياق الراهن بأدوات ناعمة، من خلال القانون كما سبق، أو من خلال الإعلام وتوجيه القوى الحزبية التي تربطها شبكة مصالح، وتغيرت سوسيولوجيا تنظيماتها نتيجة البقاء في التدبير، أو بفعل عوامل الشيخوخة والنفور المجتمعي من الأحزاب التقليدية، نظرًا لغياب الإنجاز الذي ينعكس على المعيش اليومي.

كل تلك المسالك، تُعَدّ بمثابة أدوات يجري من خلالها ضبط الحقل الحزبي، وهو ما جرى في الانتخابات الأخيرة، حيث لم تخرج عن الهندسة السياسية المعدّة سلفًا فيما أفرزته من خريطة سياسية بالمشهد السياسي والحكومي المغربي.

لكن يبقى السؤال: ما انعكاساتها على المشهد السياسي؟ وهل تملك القوة المتصدّرة للمشهد السياسي القدرة الكافية للاستجابة لرهانات المجتمع واستيعاب تطلعاته؟

ب - قراءة في مفارقات نتائج الانتخابات

تَقدّم، للتباري في الانتخابات التشريعية على 395 مقعدًا يتشكل منه البرلمان، نحوُ 6815 مرشحًا من مختلف الأحزاب، بينما بلغ عدد المرشحين للمجالس الجهوية 9892 مرشحًا، أما من ترشح لمجالس الجماعات (المحلية) فقد بلغ عددهم 157569 مرشحًا على مستوى ربوع المملكة.

أسفرت نتائج الانتخابات البرلمانية والجهوية والجماعية، عن تقدّم حزب التجمع الوطني للأحرار بـ102 مقعد، متبوعًا بحزب الأصالة والمعاصرة بـ87 مقعدًا، ثم حزب الاستقلال بـ81 مقعدًا، لتأتي الأحزاب الأخرى على الترتيب الآتي:

«الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية: 34 مقعدًا (34 مقعدًا)

الحركة الشعبية: 28 مقعدًا

التقدم والاشتراكية: 22 مقعدًا

الاتحاد الدستوري: 18 مقعدًا

العدالة والتنمية: 13 مقعدًا

الحركة الديمقراطية الاجتماعية: 05 مقاعد

جبهة القوى الديمقراطية: 03 مقاعد

تحالف فدرالية اليسار: مقعد واحد

الحزب الاشتراكي الموحد: مقعد واحد»[14].

ونقدّم هذه النتائج في الشكل البياني[15] الآتي:

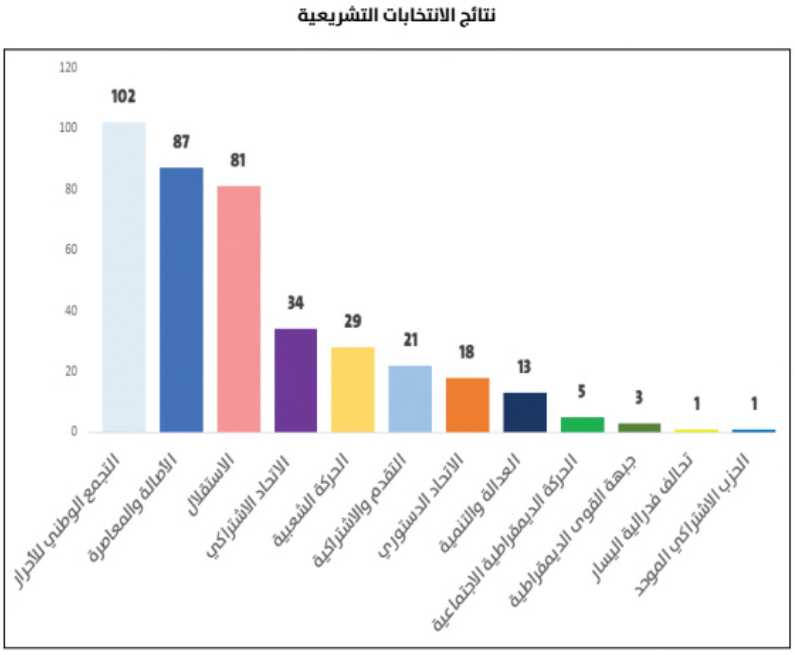

يمكن أن نلاحظ من خلال الأرقام المعلنة عن نتائج الانتخابات التي شارك فيها حوالي: 50.35 في المئة من أصل 17983490 لهم حق التصويت، عدة ملاحظات نجملها كالآتي قبل النظر في انعكاس الانتخابات على المشهد السياسي:

– التراجع الكبير لحزب العدالة والتنمية الذي قاد الائتلاف الحكومي منذ سنة 2011، حيث فقد حوالي 112 مقعدًا، وهذا يعني أن الحزب لم يفقد فقط الكتلة التصويتية التي حظي بها في سياق الجدل السياسي للعقد الماضي، المتعلّقة بشعاراته الإصلاحية، وإنما تآكلت كتلته الصلبة التي تتقاطع معه الاختيارات السياسية والأيديولوجية، وهو ما يحتاج فهمًا وتفسيرًا لدواعيه وأسبابه.

– حصول حزب التجمع الوطني للأحرار على المرتبة الأولى، وهو الحزب المعروف في المشهد السياسي المغربي بقربه من السلطة، لكن المفارقة أن هذا الحزب نفسه كان في التدبير الحكومي السابق، وكان رئيسه الذي أصبح رئيسًا للحكومة المغربية– على رأس وزارة الفلاحة منذ سنة 2007، وهذا يطرح جملة من الأسئلة عن العوامل التي تحكمت في الانتخابات، بعضها ذكرناها، وبعضها سنشير إليه.

– حفاظ حزب الأصالة والمعاصرة على مرتبته الثانية في التموقع الانتخابي، وهو الحزب الذي نال سمعة سيئة في المشهد السياسي، بالنظر للدعم الذي كان يحظى به من

طرف السلطة، باعتبار أن مؤسسه هو فؤاد عالي الهمة صديق الملك، كما أنه يذكّر النخبة السياسية المغربية بسعي السلطة في المغرب لهندسة المشهد السياسي قبل اندلاع الربيع العربي، هذا الحدث الذي عرفه المغرب في احتجاجات شعبية مع حركة 20 فبراير في المغرب، أدّى إلى تخلي الدولة عن رهان ضبط المشهد السياسي بحزب خرج من رحمها من أجل الحكم، والاستجابة لسياق الربيع العربي في حزمة إصلاحات دستورية فصلنا فيها القول سابقًا، فهل تشكّل عودة هذا الحزب إلى جانب حزب التجمع الوطني للأحرار الذي يعبر هو نفسه كذلك عن خيارات في بنية السلطة لا المجتمع، سعيًا لإعادة الضبط الكليّ للمشهد السياسي، ومن ثم تدبير الدولة للشأن الحكومي بأدواتها؟

وباستثناء حصول حزب الاستقلال على 82 مقعدًا، وهو الحزب الذي تمتد جذوره إلى الحركة الوطنية رغم ارتكازه على الأعيان في اختيار المرشحين، فهل جاءت نتائج الانتخابات تعبيرًا عن إرادة مجتمعية صرفة أم أنها تعبير عن إرادة الدولة لتدبير جملة من التحديات الداخلية والخارجية من خلال أدواتها الحزبية التي كان لزامًا للانتخابات الحالية أن تفرزها من خلال التوجيه المسبق، والإضعاف الممنهج للقوى الحزبية التي قد تخلق لها بعض الممانعة؟

من خلال تتبع المشهد السياسي وطبيعة الصراع الذي جرى خوضه بشأن الانتخابات، فإن النتيجة المعبَّر عنها هي صيرورة اشتغال على واجهات متعددة منذ سنة 2016، فرئيس الحكومة الحالي الذي هو رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار، كان عنصرًا معوِّقًا لتشكيل حكومة عبد الإله بنكيران 2016 قبل إعفائه، كما أن حزب التجمع الوطني للأحرار الذي كان مشاركًا في التدبير، كان أداة فعالة في إضعاف القوى السياسية: الاتحاد الاشتراكي سابقًا، وحزب العدالة والتنمية في مرحلة ما بعد دستور 2011، نظرًا لكون الأحزاب ذات الصلة بالسلطة لا تعبّر أصالة عن نفسها، إنما هي تعبير عن طبيعة المصالح والقوى التي تعبر عنها داخل الدولة، وقد كان الرهان أن تسترد السلطة ما قدمته سنة 2011، مع العمل على صياغة أفق بديل من خلال الدعم المحصّل، مع أن الحزب الذي يقود التدبير الحكومي في اللحظة الراهنة ظلّ مسهمًا في جملة من الإخفاقات.

رهانات السلطة في المشهد السياسي:

أ - في أسباب الانهيار الانتخابي لحزب العدالة والتنمية ودواعيه :

كانت النتيجة المحصل عليها من طرف حزب العدالة والتنمية عنصر مفاجأة في انتخابات 8 شتنبر، حيث لم يكن يُتوقَّع أن ينهار حزب العدالة والتنمية انتخابيًّا ليتذيل الترتيب بثلاثة عشر معقدًا فقط، لكن الحصول على هذه النتيجة تحكمه عدة أسباب،

منها ما هو ذاتيّ متعلق باختيارات حزب العدالة والتنمية خلال مدة التدبير التي قضاها في الحكومة، ومنها ما هو موضوعي مرتبط بالإكراهات التي عرفها النسق السياسي المغربي.

كانت جملة من الاختيارات التي نهجها حزب العدالة والتنمية خلال تدبير الشأن الحكومي في الولايتين السابقتين عامل إضرار لفئات اجتماعية كبيرة، بحيث كانت السياسات الإصلاحية التي نهجها فيما يتعلق بصندوق المقاصة وسنّ قانون التقاعد وإقرار التعاقد في أسلاك التربية والتعليم- مفيدة لتوازنات الدولة الاقتصادية؛ لكنها مؤثرة سلبًا في المستوى الاجتماعي لشرائح واسعة من المجتمع، ومن أهمها الطبقتان الوسطى والفقيرة، وهما معًا كانتا عاملًا مهمًّا في صعود نجم حزب العدالة والتنمية خلال انتخابات 2011 و2015 و2016، نظرًا لانتظارات الفئات المهمشة التي كانت معلّقة على الحزب ذي المرجعية الإسلامية بغاية انعكاس الإرادة الإصلاحية التي عبّر عنها من خلال شعاره الشهير: «صوتنا فرصتنا ضد الفساد والاستبداد»[16]، في سياسات اجتماعية تهمّ المعيش اليومي.

وبالمثل، فإن الطبقة الوسطى التي تُعَدّ أحد أسس الاستقرار الاجتماعي في معظم المجتمعات، كما تُعَدّ من الضمانات الأساسية للديمقراطية والانتقال الديمقراطي؛ نظرًا للوعي الذي تتمتع به، كونها شريحة متعلمة ومسهمة في التوعية الثقافية والسياسية، مما جعلها تتقاطع مع حزب العدالة والتنمية في النهج الإصلاحي الذي عبر عنه، والأفق السياسي الديمقراطي الذي كان ينشده، لكن المس بالتقاعد نظرا للأزمة التي كان يعانيها صندوق التقاعد، إذ أصبح مهددًا بالإفلاس بسبب الفساد المتراكم- جعل هذه الشريحة تتضرر، وزاد من ذلك سن التعاقد في التوظيف بأسلاك التعليم، وهذا جعل لهيب الاحتجاجات والرفض يتراكم، فحدث أن صارت الكتلة الحرجة من الطبقة الوسطى رافضة لجملة من السياسات الاجتماعية.

كان ذلك عن السياسات التي تتصل بالبعد الاجتماعي، لكنها لم تكن الوحيدة على مستوى اختيارات حزب العدالة والتنمية التي أدت إلى الإضرار بصورته لدى الرأي العام، بحيث كان لضمور معركته السياسية بخصوص الديمقراطية والإصلاح السياسي عنصرًا مؤثرًا كذلك، خصوصًا في فترة الحكومة الثانية بقيادة سعد الدين العثماني، الذي اختلف منطق تدبيره للصراع السياسي عن سلفه عبد الإله بنكيران، الذي استطاع من خلال إستراتيجية التدبير والمعارضة لقوى الدولة العميقة الحفاظ على موقع الحزب في الصدارة، حيث كان يظهر الحزب بمظهر المقاوم للإكراهات، وهو ما جعل الكتلة الناخبة تمنحه التمديد في انتخابات 7 أكتوبر 2016، بينما شكل شعار «الصمت والإنجاز» الذي اختاره العثماني، عاملًا لانفضاض الكتلة الناخبة التي كانت لها رهانات سياسية واجتماعية عن حزب العدالة والتنيمة في انتخابات 8 شتنبر 2021.

لم تكن هذه الأسباب وحدها الكفيلة بهز صورة العدالة والتنمية لدى الكتلة الناخبة في مجملها التي كانت لها رهانات إصلاحية، بل هناك أسباب ودواع أخرى جعلت كتلته الصلبة تنزع إلى الامتناع عن التصويت، وهي الشريحة التي تتقاطع معه في اختياراته الأيديولوجية بشأن الهوية والقضايا العربية والإسلامية. هذه الشريحة في نسبة كبيرة منها تحللت من دعم حزب العدالة والتنمية حينما جرى المساس بثلاثة مرتكزات أساسية، كان أولها قانون الإطار الذي يخص إصلاح منظومة التربية والتكوين، والذي جرى فيه المساس بالوضعية الاعتبارية للغة العربية، مقابل التمكين للفرنسية واعتمادها مادة للتدريس في جملة من المواد العلمية.

ثاني تلك البنود ما يتعلق بالاستعمالات الطبية للقنب الهندي، ثم أخيرًا مسار التطبيع مع «إسرائيل»، ومن المعهود أن حزب العدالة والتنمية والقوى السياسية الإسلامية واليسارية على السواء في المغرب، تؤسّس شرعيتها النضالية على الارتباط الوثيق بالقضية الفلسطينية، ومن ثم فالمساس بقضايا ذات صبغة هوياتية تتعلق بمرجعية الحزب جعلت شريحة من داعميه على أساس هوياتي يتخذون موقفًا سلبيًّا منه.

تلك الأسباب مجتمعة، بالإضافة إلى ميكانيزمات النسق السياسي المغربي في إضعاف القوى الوطنية وتهميشها، والتي عملت بشكل ناجع قبل -وخلال- موعد الانتخابات على تسويد صفحة الحزب إعلاميًّا، بالإضافة إلى نهج وزارة الداخلية في تدبيرها للانتخابات، وهو ما أسفر بحسب الحزب عن نتائج «غير مفهومة، ولا تعكس الخريطة السياسية» [17]، كل تلك الأسباب أدّت إلى الانهيار الانتخابي، لكن هذا الانهيار الانتخابي قد لا يعبر عن انهيار سياسي لحزب العدالة والتنمية في المشهد السياسي، إذا عمل حزب العدالة والتنمية على تجاوز العوائق الذاتية من حيث خطابه وممارسته السياسية ووحدته التنظيمية، ثم من خلال تغيير إستراتيجياته بخصوص (تموقعه) في النسق السياسي برمته، ومنها الوعي بالنزوع التقليدي الذي يسكن بنية السلطة في تطويع القوى السياسية بغاية ضبط المشهد السياسي، أما إذا لم يتحقق ذلك، فإن تجربة حزب العدالة والتنمية، ستكون معرضة للاضمحلال والنهاية وفق المنطق الخلدوني؛ فالتنظيمات والقوى والمجتمعات تشيخ أفكارها الفعالة، وتضعف قوتها التنظيمية بفعل ما تتركه أخلاق السلطة النفعية من تغيرات على النخبة الحزبية، وقد حدث في السياق المغربي ما هو شبيه بذلك مع حزب الاتحاد الاشتراكي الذي أصبح دوره هامشيًّا في المشهد السياسي المغربي.

ب - تصدر الأحزاب الإدارية للانتخابات:

قد تكون هناك عدة أسباب ظاهرة خلف الانهيار الانتخابي لحزب العدالة والتنمية، كما أنه لا تخفى عمليات التدخل الناعمة لضبط الخريطة السياسية وصياغة مخرجات تلائم المرحلة الجديدة في القضايا الإستراتيجية على المستوى الداخلي والخارجي للدولة، كما أن السياق الإقليمي يعيش على وقع فوبيا من الإسلام السياسي، بحيث تعددت وسائل الإبعاد والتحجيم بمسالك عنيفة في سياقات معينة وبأشكال ناعمة أخرى، لكن مساعي الضبط التام للمشهد السياسي والعمل المستمر على ديناميات الإضعاف للقوى الوطنية السياسية ذات الامتداد المجتمعي- قد يخلق أزمات للدولة في المستقبل القريب مع الديناميات الاجتماعية الصاعدة، ولاسيّما أن موجات التغيير لم تستتب بعد، ذلك أن الأحزاب التي وُلِدت من رحم السلطة لا تملك القدرة على ضمان الاستقرار الاجتماعي، نظرًا لأن مصادر الشرعية تستمدّها من مقدرات الدولة، أو القوى المتنفذة، لا في التعبير عن تطلعات المجتمع، نظرًا لافتقارها إلى الخطاب السياسي الذي يعبّر عن تلك التطلعات، لكونها أحزابًا تشتغل بالمناسبات الانتخابية فقط، تلك أحد التحديات المطروحة أمام الدولة في العلاقة بالمشهد السياسي مستقبلًا، مع تصدر حزبي التجمع الوطني للأحرار و الأصالة والمعاصرة للتدبير الحكومي .

إنه بمقدار ما تشكّل صدارة الأحزاب الإدارية كسبًا لرهانات السلطة في ضبط المشهد

السياسي والمجتمعي، فإن إضعاف الأحزاب والقوى الوطنية يشكّل خسارة للدولة؛ نظرًا لكون هذه الأخيرة تُعَدّ بمثابة الدرع الواقية خلال الاضطرابات السياسية والاجتماعية، كما أنها وسيط موثوق به بين الدولة والمجتمع، بحيث يعمل على تحويل مطالب المجتمع إلى شعارات ومطالب سياسية (معقلنة)، وهذا الذي لا تستطيع الأحزاب الإدارية القيام به، نظرًا لافتقارها إلى الامتداد المجتمعي، وهذا قد يجعل الدولة مستقبلًا في مواجهة الشارع في لحظات الضغط المجتمعي، وهو ما قد يؤدي إلى التأثير السلبي في الاستقرار المجتمعي وضماناته، وبالنظر إلى منسوب الثقة الذي يتضاءل، وكذلك بالنظر إلى الرهانات التي رفعتها الأحزاب التي تصدرت الانتخابات، فإن المطالب المجتمعية قد تزداد حدتها، وإذا أضفنا له صبغة الاحتجاجات في السنوات الأخيرة، التي اتخذت لها مسلكًا غير تقليدي؛ أي بعيدًا عن النسق الحزبي والمدني التقليدي، فإن الخريطة السياسية المفرزة قد لا تحقّق السِّلم الاجتماعي، بالرغم من أنها تعبّر عن توجهات منسجمة مع أطروحة الدولة في القضايا الإستراتيجية التي تهم مشروعات التنمية المعلنة على مستوى الداخل، بالإضافة إلى القضايا السياسية والاجتماعية، وكذلك على المستوى الإقليمي والدولي الذي (يتموقع) فيه المغرب بميكانيزمات جديدة في الدفاع عن وحدته الترابية.

ختامًا: كسب المغرب رهان تنظيم الانتخابات في موعدها المعلن، وهذا، بالنظر إلى السياق الإقليمي، يُعَدّ مكسبًا مهمًّا، لكن بحسب ما يتوفر عليه المغرب من ضمانات مجتمعية تتعلق بالتوافق الضمني على الاستقرار والسلم والاجتماعي، وما تتمتع به الملكية من حضور في الوعي الاجتماعي- فإنه كان بالإمكان أن تكون الانتخابات تعبيرًا عن تعاقد مجتمعي وسياسي جديد، يجري من خلالها تجاوز الأدوات التقليدية في ضبط المشهد السياسي والحزبي، التي أعادت إنتاج النخبة القديمة المعروفة بتحيزاتها المصلحية على مستوى تدبير الجماعات، أو قامت بإفراغ البرلمان من النخب السياسية لمصلحة شبكة الأعيان، أما من ناحية التدبير الحكومي، فإن حضور أحزاب تنظر لشرعيتها من خلال القرب من السلطة- قد يجعل الدولة في موقع المتضرر في لحظات الاضطراب الاجتماعي والسياسي، ومن ثم يمكن القول: إنّ الدفع بمسار (الدمقرطة) من خلال جعل الانتخابات تحت إشراف لجنة وطنية مستقلة والرفع من العتبة- سيجعلان المغرب أكثر قوة على المستوى الإقليمي والدولي، كما سيجعلان رهانات التنمية التي يرفعها، خاضعة لرهانات الحكامة، ومسيّجة بصبغة سياسية تعبّر عن تطلعات شرائح واسعة من المجتمع، ذلك أن حلول جملة من المشكلات الاجتماعية لا يمكن حلّها عادة إلا من خلال قوى حزبية وسياسية ومدنية تتمتع بالاستقلالية الكاملة عن السلطة والامتداد المجتمعي، لكنها تنسجم معها في إطار الدستور.

الهوامش والمراجع:

1. يُراجَع في هذا الشأن تصريح عبد الإله بنكيران أمين عام حزب العدالة والتنمية، مضامين ندوة كانت قد نظمتها مجلة الأيام صدرت يوم 15 مارس 2020، العدد 465، كما يوجد تصريحه بهذا الخصوص على الرابط التالي: https://bit.ly/3pzwPY3
2. المرجع السابق.
3. امحمد مالكي، الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، ص: 693، مؤلَّف جماعي، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، إصدار المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، ماي 2014.
4. رقية المصدق، ملكية دستورية أم مليكية تقديرية؟ ضمن سيمنار "التحول الديمقراطي" الذي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تحت عنوان: "الإصلاح الدستوري المغربي لعام 2011 ومآلاته. يُنظر الرابط التالي: https://www.dohainstitute.org/ar/Events/Pages/The-February-20th-Movement-and-Prospects-of-Democratisation-in-Morocco.aspx
5. المرجع السابق.
6. عبد الله العروي، الأيديولوجيا العربية المعاصرة، المركز الثقافي العربي
7. يمكن العودة في هذا الصدد، إلى كتاب "أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية" لجون واتربوري، وإن كانت النظرية الانقسامية لم تعد لها قدرة تفسيرية؛ نظرًا للتحولات التي طبعت المشهد لسياسي المغربي، وكذلك تطور العلوم السياسية والاجتماعية ومقارباتها المتنوعة في رصد الديناميات الجديدة في الحقلين: السياسي والمدني، لكن مقاربة واتربوري في بعض أبعادها تحتفظ ببعض الجاذبية؛ نظرًا للميكانيزمات التي ينهجها النسق التقليدي للسلطة "المخزن" مع القوى السياسية والحزبية، حيث تجد جذورها في الموروث السلطاني، وهي ممتدة من زمن القبيلة والصراع القبلي وطبيعة التدخل الذي كان ينهجه المخزن أو السلطان. في هذا الصدد يمكن مراجعة مؤلف "الشيخ والمريد" للأنثربولوجي المغربي عبد الله حمودي.
8. يمكن مراجعة نص محاضرة عبد الرحمن اليوسفي ببروكسيل على الرابط الآتي: https://lakome2.com/%D986%%D982%%D8%A7%D8%B452990//
9. المصدر السابق.
10. المرجع السابق.
11. يعود تأسيس حزب التجمع الوطني للأحرار إلى حقبة السبعينيات، وهو لم يكن حزبًا في البداية، إنما هم (أي أعضاء الحزب) مرشحون أحرار دفعت بهم وزارة الداخلية حينها في انتخابات سنة 1977 لإضعاف القوى السياسية الوطنية، وفي مقدمتها الاتحاد الاشتراكي الذي حصل زعيمه حينذاك، عبد الرحيم بوعبيد على توافق مع الحسن الثاني بفتح أفق للانتقال الديمقراطي والشراكة في السلطة والتدبير مقابل الحصول على دعم الحزب في قضية الصحراء المغربية إبان المسيرة الخضراء التي نُظِمت في نونبر 1975، وقد عدل الحزب أطروحته من الاختيار الثوري التي كان قد صاغها المهدي بن بركة أحد أبرز المعارضين اليساريين الذين تعرضوا للاختطاف- إلى الاختيار الديمقراطي في مؤتمر استثنائي، وبموجبه أصبح حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية حينها حزبًا إصلاحيًّا بعد أن كان راديكاليًّا في أطروحاته التي صِيغت زمن الصراع بين القوى الوطنية والقصر، وغير بذلك اسمه، فأصبح تحت مسمى "الاتحاد الاشتراكي". للنظر في طبيعة الصراع في تلك الحقبة وتقاطعاتها، ينظر سلسلة مواقف للدكتور محمد عابد الجابري، العدد الرابع، تحت عنوان "الديمقراطية في المغرب من التأجيل إلى التزوير... التنديد بالحكم الفردي والانتصار للديمقراطية".

12. سُمِّيَت في أدبيات القوى الوطنية عقب الاستقلال بالقوة الثالثة، التي كان يمثلها حينها جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، وهي اختصارًا «الفديك»، حيث عملت على إذكاء النزاع بين القوى الوطنية والقصر، وشكلت حلفًا للقصر في نزاعه السياسي مع القوى الوطنية، كما مثلت حينها امتدادًا لنخب كانت على ارتباط بالاستعمار، وما يزال توصيف القوة المعادية للدمقرطة والتحديث باعتبارها عن إرادة القوة الثالثة، بل تلك القوة هي التي أمسكت بالسلطة وكانت أداة القصر في صراعه مع القوى الوطنية الديمقراطية، هي التي راكمت منافعها الاقتصادية والسياسية من خلال القرب من السلطة، وتظهر في أكثر من لحظة من لحظات الصراع من أجل الديمقراطية، لكبح أفق التحديث، أو تعطيل الإرادة السياسية المندفعة في ذلك الاتجاه.

13. يُنظَر في هذا الشأن رابط الدراسة: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4990

14. انظر وكالة المغرب العربي للأنباء، وكذلك الرابط الآتي:
https://medi1news.com/ar/article/232729

15. تقدير موقف، كيف غيرت انتخابات 8 شتنبر الخارطة السياسية في المغرب؟ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص: 5، تاريخ النشر 13 شتنبر 2021. انظر الرابط التالي:
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/How-Have-the-8-September-Elections-Transformed-the-Political-Map-in-Morocco.aspx

16. يُنظَر في هذا الشأن الرابط الآتي وكذلك موقع حزب العدالة والتنمية: https://bit.ly/3m7mi4e

17. قام حزب العدالة والتنمية بما يشبه التشكيك في العملية الانتخابية يوم الانتخابات وما أسفرت عنه، حيث عدّ النتائج غير مفهومة، ولا تعكس الخريطة السياسية "، ينظر مضامين موقف حزب العدالة والتنمية على الرابط الآتي: https://www.pjd.ma/node/81932
هذا التشكيك الضمني والتساؤل عن الانحرافات التي شابت الانتخابات، سجلتهما أحزاب أخرى، منها: حزب التقدم والاشتراكية، واليسار الاشتراكي الموحد. يُنظَر بلاغ حزب التقدم والاشتراكية بخصوص الانتخابات على الرابط الآتي: https://pps.ma/elections2021/?p=918

اقرأ «ديلي صباح»
لتبقى على اطلاع على ما
يجري في تركيا
والعالم من تطورات

أخبار العالم
من منظور تركي

DAILY SABAH

www.dailysabah.com
www.dailysabah.com/arabic

TURKUVAZ
MEDIA GROUP